

شرح بداية المجتهد }246} سماحة الشيخ العلامة محمد بن

حمود الوائلي

محمد بن حمود الوائلي

كتاب بيع العلية قال اختلف الفقهاء في معنى العلية والرخصة التي انت فيها في السنة معك القاضي اعترف اختلف الفقهاء في تعريف العري ما هي العربية تأتي على وصف واحد من ضبط او انها مختلفة. هناك تعريف او تحديد لها - 00:00:00
عند المالكية يذكره المعلم. والشافعية يخالفونهم في ذلك. والحنابلة يوافقون هؤلاء في شيء واولئك في اشياء قال فحكى القاضي ابو محمد عبد الوهاب المالكي رحمة الله ان العربية في مذهب ما لك رحمة الله - 00:00:24
يا ايها الرجل ثمرة نخله من حائطه لرجل بعينيه. اذا هذا هو تعريفها وهذا هو تحديدها عند المالك ان يهب الرجل الى هي ليست ببعا عند المالكية وانما هي نوع من انواع الاهبة - 00:00:43

ان يهب الرجل نخلة او نخلات من بستانه الى رجل اخر ليستفيد من تلکم الثمرة ان يهبها الثمرة دون الرقبة العصور التي هي النخل تبقى. لكن الموهوب انما هي الثمرة. هذا هو مراد المؤلف. اذا - 00:01:01
باختصار العربية عند المالكية هبة. اذا هي تدخل في وصف الاهبة. وهم يأخذون ذلك ويستمدون من اللغة العربية كما سينبه على ذلك المؤلف رحمة الله قال فيجوز للمعري شراوها من المعري له. المعري هو الواهب. يسمى معري يقال اعرى الرجل النخلة - 00:01:24
اي وهبها ايها وسيأتي ما هي العارية من اي شيء اخذت ايضا هذا سيدكره المؤلف لا يجوز للمعري شراوها من المعري له فيجوز للمعري اي الواهب ونحن نتكلم عن مصطلح المالكية - 00:01:52

يجوز للمعري اي الواهب ان يشتري هذا الثمر من المعري اي الموهوب له تمرا على شروط الاربعة لكنها عند الشافعية تعريفا تختلف عن ذلك الشافعية يرون ان العري هي بيع الربط بالتمر خرسا وذلك - 00:02:11
ان يقدر الربط الذي على النخل الى يبس. كم يكون قدره اذا يبس؟ كم يساوي؟ كم يكون صاعا ولكنه تقديره وليس تحديدي. لأن التحديد انما يكون بالوزن او الكي او العد. كما عرفتم فيما - 00:02:38

في احكام البيوت اذا الاهبة عند الشافعية تعريفها وتحديدها يختلف عن المالكية. فالمالكية قصروها على الاهبة الشافعي توسعوا في ذلك اكثر. وهم اقرب الى النصوص والحنابلة معهم في هذا التعريف. وربما يتتساهل الانسان لماذا - 00:02:58
لم نعرض للحنفية لأن الحنفية كما تعلمون لا يجوزون بيع العربية. اذا حديثنا في غالب مسائل العربية سيقتصر على المذاهب الثلاثة المالكي والشافعي والحنبلية اذا عند الشافعية يبيع الرجل الرجل نخلة او نخلات ان يبيع الرجل نخلة ثمرة - 00:03:20
نخلة او ثمرة نخلات من بستانه لرجل اخر ثم بعد ذلك بذلك ببيعها خرضا. باي يقدر التمر الربط باي يقدر الربط الذي على رؤوس ماذا يكون قدره تقريبا اذا يبس يعني اذا جف. هذا هو تعريف الشافعية لها. والشافعية كما سيأتي - 00:03:48
يشترطون التقابض والحنابلة الحنابلة معهم ايرى في هذا. لا بد من التقابل وسترون ان المالكية يؤخرون ذلك الى الجنان اذا بهذا تتبين ان العربية عند المالكية هبة وعند الشافعية انما هي بيع - 00:04:15

الحنابلة يوافقون المالكية في كونها هبة والشافعية ايضا في كونها بيع فهي لا تقتصر على الهدى قال فيجوز للمعري شراوها من المعري له في خرضا تمرا على شروط اربعة هذه الشروط الاربعة عند المالكية ليست كلها محل اتفاق عند ايضا الا ان الاخرين - 00:04:37

احدها ان تزهي ما معنى تزهي؟ المراد ان يبلغ صلاحها عندما تكلمنا هناك ودرسنا كتاب الاصول والشمار اوردنا واورد المؤلف ايضا جملة من الاحاديث ومنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى الشمار حتى يbedo صلاحها - [00:05:03](#)
عن بيع التمرة حتى يbedo صلاحه. ثم سئل ما صلاحها؟ فجاء تفسيره ان تحمر او تصفر. وفي رواية انت حمار او فااصفر وفي حديث اخر ان تزهي وهذا هو الذي اخذه المالكية. اذا هذا كلام تزهي مقتبسة من احاديث رسول الله صلى الله عليه - [00:05:31](#)
وانتم تعلمون ان من احسن الامور ما يعرف بالاقتباس وهو نوع من أنواع البديع في البلاغة والاقتباس قد يكون من كتاب الله عز وجل ومن سنة رسوله صلى الله عليه وسلم فكلمة - [00:05:56](#)

انما هي ترجع الى الحديث الذي ورد في ذلك اذا يرى المالكية ان اول شرط من شروطها ان تكون قد بدا صلاحها. اي اصبحت زاهية صالحة للاكل. وقد جاء تفسير الزهو في الفاظ اخرى ان تحمر او تسخر - [00:06:12](#)
قال والثاني ان تكون خمسة او سط فما دونك. سمعت الكلام في ذلك العلماء متقوون وقصد بذلك العلماء الذين اجازوا بيع العربي متقوون على جوازي بيعها فيما دون خمسة اوجه وعلى منها فيما زاد على الخمسة وسيأتي الخلاف في بيعها في خمسة او سخ او في تحديدها بخمسة اوسق - [00:06:38](#)

اذا ما دون الخمس متفق عليه وما بعدها متفق عليه منعا والخمسة مختلف فيها اهي جائزة او لا؟ والاكثر يجيزها في خمسة اغسطس قال والثاني ان تكون خمسة او سط فما دون فان زاد فلا يجوز. وهذا ورد في النص كما سيأتي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العربية - [00:07:03](#)

في بعض الروايات العرايا فيما دون خمسة اوجه وفي بعضها في خمسة او سط وسيأتي ان شاء الله مزيد من الكلام هذا الحديث والثالث ان يعطيه التمر الذي يشتريها به عند الجذاب - [00:07:29](#)

عند الجدل وسيأتي عند الماء عند الشافعية والحنابلة لابد من التقابل اذا سلمه التمر فلا بد من ان يستلم الرطب. من المشترط ان يحمل الرطب معه فیأتی به عند النخل لا - [00:07:47](#)

فكل شيء قبضه بحسبه كما عرفتم ايها الاخوة هذا من بنا التكيل عبده هو الكيل والموزون الوزن والمعدود العد. والذي ينقل بمقله والثابت بالتخلية عنه. فالارض اذا اشتريت دارا يتخلى عنها صاحبها اذا اشتريت ثمرا او وصولا يتركها صاحبها لك فمجرد ان يتركها يعتبر ذلك قبضا لها - [00:08:03](#)

ويعرف بالتقليد قال فان زاد فلا يجوز زادت على خمسة اوسق. نعم. والثالثة ان يعطيه التمر الذي يشتريها به عند الجذاب فان اعطاه نقدا لم يجز والرابع ان يكون التمر من صنف تمر العربية ونوعها - [00:08:28](#)

على مذهب مالك الرخصة في العربية انما هي في حق المعرى فقط. اولا يعني ينبغي ان ننتبه ايها الاخوة وان نعرف ان العربية هي استفتية من الربا لانه من بنا انه لا يجوز بيع جنس ربوبي لجنسه الا ان يكون متناكلا. عرفتم ذلك - [00:08:49](#)
وايضا لابد من التقابل اذا اختلفت الاجناس حتى يتتجنب رضا النسيء ورضا الفضل وهذه العربية كما ترون خالفت ذلك. لكنه جاء استثناؤها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم في درس ليلة البارحة الى الكلام الجميل الذي ذكره الامام ابن منذر. عندما قال ان الذي حرم المزارع - [00:09:12](#)

هو الذي ارخص في بيع العرايا. ورسول الله صلى الله عليه وسلم اولى واحق بان يتبع قوله دون غيره قال فعلى مذهب مالك رحمه الله الرخصة بالعربية انما هي في حق المعرى فقط - [00:09:41](#)

الرخصة في العربية انما هي في حق المعرى. اذا المالكية قصروها على من الواهب يعني عندما يأتي انسان فذهب اخاه. اما ان يكون جارا له انتم تعلمون علاقة المسلمين - [00:09:58](#)

مثل المؤمنين في تواههم وترواحهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه ببعض. التعاون قائم بين المؤمنين جميعا. فاذا ما افتکى عضو مهملا عدد المسافات فانك ترى المسلم يتآلم لاخيه المسلم اين كان - [00:10:20](#)
في اي بلد كان ومن اي جنس كان واي لغة كان يتكلم بها. ما دام انه مسلم الى هذا الدين الحنيف اذا المراد هنا هذا عند المالكية اي

المالكية يرون انها خاصة بالواهب. فإذا - 00:10:45

ما تبرع صاحب بستان لاجاره او لقريبه او لمحاجة بشمرة نخلة او اكثر ثم انه ربما يتأنى من ذلك يا له ان يبيعها على الواهب هذا هو او المالكية قصر العربية على هذا النور - 00:11:09

قال الرخصة فيها انما هي استثناؤها من المزامنة وهي بيع الرطب بالتمر الجاف الذي ورد النهي عنه ومن صنفي الربا ايضا اعني التفاضل والنساء وذلك ان بيع ثمن معلوم الكيل بثمن معلوم بالتخمينة ما هي معلوم الكيل؟ هو التمر الذي على العالم - 00:11:34
لانه يشترط فيه الكي. لانه كما تعلمون الرطب يقدم والتمر يكافاه ولا يجوز حقيقة ان يقدر ايضا التمر الذي على الارض لماذا؟ لان الاصل في ليل معلومات الريوية لا بد فيها من معرفة القدر - 00:11:59

لكن تعذر ان يعرف احدهما فلزم ان يعرف قدر الاخر الا وهو التمر الرتب يتغذى معرفة قدره. ولذلك يخرص ان ان التمر فلا بد من ان يكون مكيلا قال وذلك ان بيع ثمن معلوم الكيل بثمن معلوم بالتخمينة والقرص. يعني الجزار لانه الخرس - 00:12:20

وتعلمون ان الحرص ايها الاخوة ايضا ايضا حكم من احكام هذه الشريعة. فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث الى ماذا شتى البلاد ليخرصوا ثمارهم؟ يعني يذهبون الى عدد من المناطق ليأخذوا مال الزكاة - 00:12:51

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الرؤوف الرحيم بامتي يقول اذا خرستم فدعوا الثالث فان لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع ماذا يعني اذا خرستم فوق فقدروا قدرها يبقى للانسان. بمعنى لا تدقق في الخرس فلابد ان تترك لصاحب - 00:13:12

لماذا؟ لانه يأتيه الضيف يأكل منه الطير يمر به الانسان فهذه امور يحسب لها الحساب. نعم اذا مرتنا هذه الشريعة انها دائما تنظر الى مصلحة الطرفين مصلحة المزكي ومصلحة الفقير - 00:13:33

فهي تحرص على ان يأخذ الفقيه حقه والا يضيع كما انها ايضا تحرص على الا يهضم الغني والا يؤخذ منه اكثر من ماذا؟ من وهي وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم. عندما ارسل معاذ الى اليمن لما ذكر له بان اول ما - 00:13:54

شهادة ان لا الله الا الله وان محمدا رسول الله ثم ذكر الصلاة ثم اعلمه بان الله ايضا قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وت رد في فقرائهم وقال واتق دعوة المعينة قال واياك وكرائم اموالي - 00:14:18

يعني بالله انفاسها فخذ من الوسط قال وذلك ان بيع ثمن معلوم الكيل بثمن معلوم بالتخمين والخرس ويدخله بيع الجنس الواحد متفاضلا. الان لو جاء اثما كل واحد منها عنده بر. احدهما كان والآخر قدره. هل - 00:14:37

هذا يجوز وهو على هذا الجواب لا. او احدهما وزن والآخر قدر هذا لا يجوز. لان الرسول صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل ثم قال فإذا اختلفت هذه - 00:14:59

اذا كان تمر يقابلها قمح يعني او يقابلها شعير فلا مانع من التفاضل هنا. لكن لابد من ان وهو ايضا ثمن بثمن الى اجل وهذا هو مذهب ثمن بثمن الى اجل وهذا يدخل فيه النساء - 00:15:19

الرسول صلى الله عليه وسلم فدل ذلك على جوازه. اذا يكون رخصة ونحن مطالبون بان نأخذ الله سبحانه وتعالى لان الله تعالى يحب ان تؤتى رخصه بما يكره ان تؤتى معاصيه - 00:15:46

قال فهذا هو مذهب مالك فيما هي العربية. اذا المؤيث هنا اعطانا وصفا دقينا مجملنا عن مذهب المالكية في العربية انها خاصة بالهبة ذكر لنا الشروط التي ينبغي ان تتتوفر في الهبة لكي تكون جائزة - 00:16:05

قال فهذا هو مذهب مالك فيما هي العربية وما هي الرخصة فيها ولمن الرخصة فيها كل ذلك معه. واما الشافعي رحمه الله ما معنى الرخصة؟ فمعنى الرخصة الواردة عنده فيها ليست للمعري خاصة - 00:16:29

ما معنى هذا الكلام؟ ليست المرأة يعني ليست خاصة بالواهب. بل هي له ولغيره. الذي وهب له ان يشتري الثمر الذي من المهدى اليه. وايضا لانسان غريبا ليأتى الى صاحب البستان فيشتري منه الثمر - 00:16:49

اذا مذهب الشافعية ارحب من مذهب المالكية واوسع في هذا المقام وهو اقرب ايضا الى النصوص لان حقيقة عدم تخصيصه بالهبة او لا وهو ما ذكرت لكم سابقا قال وانما هي لكل احد من الناس اراد ان يشتري هذا القبر ان تذهب وهذا معمول به الان. يعني يذهب

الى صاحب بستان فيشتري منه ثمرة نحلة او اكثر منه وتبقى ويتردد ويأخذ منها سيأتي الكلام في وقف صاحب البستان لذلك. اذا هذا امر جاهد وتعارف عليه المسلمين وعملوا به - 00:17:34

وانما هي لكل احد من الناس اراد ان يشتري هذا القدر من الثمر. وهو ايضا اقرب ايها الاخوة مع رح الرخصة لانه انما رخص للانسان اذا رخص له لانه ليس كل انسان سيءب - 00:17:52

انه ربما لا يهبه الانسان لغيره حتى وان كان محتاجا. فيفتري هذا فيشتري فلماذا نخصها بالوهم مع ان الادلة عامة في ذلك هذا هو الاولى وبعضهم يخصها بصاحب الحاجة وهذا معروف في مذهب الحنابلة يقولون هذه تختص بالفقير يعني الذي يحتاج اليها ان -

00:18:07

الذى عنده مال فانه لا يسمح له بذلك. والشافعية يخالفونهم واهل رواية اخرى للشافعية. وانا مع الشافعية ايضا في هذه المزمنة لانه ما يجوز للفقير يجوز له. لأن شرع الله سبحانه وتعالى يسري على الفقير وعلى ايضا الغني. فإذا جاز - 00:18:35

للفقير ان يرخص له كذلك ايضا. يجوز ذلك ايضا للغني قال وانما هي لكل احد من الناس اراد ان يشتري هذا القدر من الثمر اعني الخمسة او سهل او ما دون ذلك - 00:18:58

او ما دون ذلك بتمر مثلها. اما الخمسة متفق عليها والخمسة مختلف فيها وسيأتي الكلام قال وروي ان الرخصة فيها انما هي معلقة بهذا القدر من التمر. ما هو القدر - 00:19:14

او ضمن خمسة نعم. لضرورة الناس ان يأكلوا رطبا وذلك لمن ليس عنده رطب ولا تمر يشتري به الرطب ولا ولا تمر يشتري به الرطب والشافعي يشترط في في اعطاء التمر الذي تباع به العربية ان يكون نقدا - 00:19:31

وايضا معه ايضا الحنابلة وهذا هو التقارب وسيشير اليه ويقول ان تفرقا قبل القبض فسد البيع. وكذلك احمد والعربية جائزة مذهب احمد اقرب الى مذهب الشافعي الا في جزئيات يوافقون فيها المالكية - 00:19:59

قال والعربية جائزة عند ما للك رحمة الله في كل ما يبس ويدخر للعربي خاصة بالرطب او هي عامة لانه تعلمون هناك من ثمار العنبر وهناك الفواكه فهل يقتصر فيها على مورد النص - 00:20:21

فانه ورد في بعض النصوص بيع الثمر بالتمر والثمر اعم ايضا من الرطب. لأن الثمر اذا اطلق يدخل فيه الرطب ويدخل فيه العنبر وتتدخل فيه ايضا الفاكهة المالكية يرون التعميم. لأن هذه الاشياء اذا ليست ايضا تدخل في ذلك. اذا عند المالكية العربي - 00:20:45

ليست خاصة بالركب قال وهو عند الشافعي في التمر والعنبر فقط. وعند الشافعية في التمر والعنبر. اذا توسعوا توسيعا اقل من ماذما من المالكية والحنابلة في المشهور عنهم يقولون ان ذلك خاص بالرطب - 00:21:10

ويتمسكون بحديث يأكلها اهلها رطبا. وفي المذهب اي مذهب احمد رواية اخرى كمذهب الشافعية لكن هنا سؤال لماذا حصر الشافعي؟ او لماذا الحق الشافعية؟ والحنابلة في الرواية الاخرى العنبر بالرطب - 00:21:32

ماذا الحقيقة ايها الاخوة لوجود عدة امور تجمع بينهما الزكاة كما عرفتم فيما مضى منذ سنوات انا درسناها تجد في التمر وفي عنبر الرطب يقتات وكذلك ايضا العنبر يقتات في بعض البلاد. يعني يكون قوتا. هذا يليس - 00:21:53

هذا يليس اذا هناك اوصاف كثيرة تجمع بينهما فالحقوا العنبر بالرطب يوجد عدة نور يلتقيان فيه قال وهي عند الشافعي في التمر والعنبر فقط ولا خلاف في جوازها فيما دون الخمسة الاوسع عند مالك والشافعي واحمد - 00:22:20

لا خلاف في جوازها يعني في جواز العربية في مقدار في مقدار دون خمسة او سه والسه كما هو معلوم ستون صاعا اذا خمسة بستة ثلاث مئة فلا بد ان تكون دون الثلاث مئة - 00:22:47

اذا هنا ايها الاخوة المسألة ذات اطراف ثلاثة ما دون الخمسة اغسطس ما هو خمسة او سه فوق الخمسة او سه اللائمة الثلاثة متفقون على انه لا يجوز - 00:23:05

وما دون خمسة او سه متفقون على جوازها والخمسة مختلف فيها. فلماذا وقع الخلاف والاتفاق اما موضع الاتفاق ولان رسول الله

صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا في خمسة اوس - 00:23:24

وفي رواية في ما دون خمسة اوسط اذا معنى هذا ان ما زاد مفقوده ما زاد لا يجوز جاء في بعض الروايات او قال الراوي فيما دون خمسة اوسط ومرة في خمسة اوسق - 00:23:44

اذا ذكر شك من الراوي. فمن اقتصر على ما دون الخمسة قال هذا هو الثابت والخامسة موضع شك وهذا حكم واحكام الشريعة لا تثبت بالظن والشك ولذلك منع ذلك ومنهم من قال لا - 00:24:01

هذا حقيقة جائز اي انها تجوز فيما دون الخمسة وفي الخمسة ايضا. هكذا قال وهذا هو رأي الاكثر المالكي وهي ايضا رواية قوية عند الشافعية ورواية في مذهب احمد. والمشهور في مذهب احمد ان الخمسة - 00:24:22

لا تجوز وهي ايضا قول في مذهب الشافعی قال ولا خلاف في جوازها فيما دون الخمسة الاوتق عند مالک والشافعی ان النص ورد بها وعنهمما الخلاف اذا كانت خمسة او اوجه. فيما دون الخمسة الا معهم احمد. وفي الخمسة خلاف مالک قولوا واحدا - 00:24:42

والشافعی في المشهور تجوز في الخمسة وهي الروایة المرجوحة في مذهب احمد والمشهور انها لا تجوز في خمسة قال وعنهمما الخلاف اذا كانت خمسة او تقى. فروي الجواب عنهم بدل وعنهمما في كل من العبارتين - 00:25:08

حتى يدخل الامام واحد لماذا لم يذكر ابو حنيفة؟ لأنكم عرفتم ذكرنا رأيه في مطلع الكتاب. اي كتاب العربية بأنه لا يرى بيع وسيتعلق المؤلف بعد ذلك ويرى ان ما جاء فيها انما هو من باب الرجوع بالهبة - 00:25:30

روي الجواز عنهم والمن والشهر عند مالک الجواز الشافعی يخالف مالکا في العربية الان سیأتي المؤلف الى مواضع الخلاف يعني هل ما هي الامور التي يخالف فيها الامام الشافعی مالکا - 00:25:53

نعم اولها قال فالشافعی يخالف مالکا في العربية في اربعة مواضع. احدها في سبب الرخصة كما قلنا. عرفتم سبب الرخصة هل لانها هبة او هو البيع؟ هذا واحد. مر بنا هذا. نعم. والثاني ان العربية التي رخص فيها ليست كبر - 00:26:13

انها ليست هبة احمد مع الشافعی في الاولى ومع مالک في الثانية. اي في الثاني وانما سميت هبة على التجوز والثالث اشتراط النقد عند البيع. وهذا ايضا يوافق فيه احمد الشافعی - 00:26:35

والرابع في محلها نعم. في محلها عنده كما قلنا في التمر والعنب فقط. ها في محلها يعني هل هي خاصة ما هو مذهب احمد في المشهور او هي في التمر في الرطب والعنب كما هو مذهب الشافعی او في كل ما يبيس - 00:26:53

يدخل العنب وبقية الفواكه وهي مذهب مالک قال وعند مالک في كل ما يدخل ويبلبس واما احمد ابن حنبل رحمه الله اذا عرب لماذا ابي احمد لكنه باختصار جدا نعم - 00:27:15

قال واما احمد ابن حنبل ويوافق مالکا رحمه الله لان العربية عنده هي الهبة. لان العربية هبة لكنه يوافق الشافعی ايضا بانها اوسع من ذلك. نعم ويختلفوا في ان الرخصة انما هي عنده - 00:27:32

انما هي عنده فيها للموهوب له. اعني المعرى له لا المعرى. للمعرى له لا المعرى. رأيتم وبذلك يتلقى الامام احمد مع الشافعی انما هي رخصة للموهوب له لا للواهب واذا كانت للموهوب له فله ان يبيعها على من وبه ايها - 00:27:49

وعلى غير من وهب وياه وهنا يأتي الخلاف بين مالک واحد وذلك انه يرى ان له ان يبيعها من شاء بهذه الصفة فسر هذا الكلام الذي فسرته وبينته. اذا سرّاب - 00:28:14

بابين الامام من ما لک واحد ان ما لک ليقصر ذلك على الواحد هذا الذي وهب الموهوب هذه الثمرة ليس له ان يبيعها الا عليه واحد يتتوسع في ذلك فيقول الامر يرجع الى المعرى للمعرى. فهو الذي له الخيار. له ان يبيع على - 00:28:31

وعلى غيره وذلك انه يرى ان له ان يبيعها من شاء بهذه الصفة من المعرى خاصة كما ذهب اليه مالک اذا رأيتم ان الامام احمد في هذه الجزية يوافق مالکا في جانب والشافعی في جانب الآخر. لكن مذهب الشافعی كما قلت لكم ارج - 00:28:54

وما ابو حنيفة رحمه الله نحن عرفنا انه لا يجوز بيع العربية فلماذا ياتي المؤلف ويعرض لمذهبة سترون انه سيعرض له من جنان اخر ينقلنا الى باب اخر هو ما يعرف بباب الهبة والعقيدة بباب الهبة - 00:29:16

قال واما ابو حنيفة في فيوافق مالكا لان العربية هي الهبة يخالفه في صفة الرخصة الى يوافقه في ان العربية هي الهبة. اذا هنالك موضع اتفاق لفظي بين ملك وابي حنيفة ما هو ان العربية هي الهدى - [00:29:41](#)

لکنهما يختلفان. لان مالكا يرى بيع العربية وابو حنيفة لا يرى ذلك اذا ما موقف ابى حنيفة او ما تأويله لما جاء في دير العربية. بعد ان منعها نسمع الى ما يقول المعلم قال ويخالفه في صيغة الرخصة - [00:30:04](#)

وذلك ان الرخصة عنده فيها ليست هي من باب استثنائها فيها اي في العربية ليست من باب المزامنة. انظروا اذا ابو حنيفة عرفنا انه لا يرى بيع العربية. لان العربية على تفسير العلماء الائمة هي نوع من - [00:30:27](#)

او هي المزاينة والمزايبة وهي عنها. فاستدل هناك بالحديث والقياس. وبين ان حديثه الذي استدل به جاء في اخره ان الرسول صلى الله عليه وسلم رخص في العربية. فيكون ذلك دليلا لمذهب الائمة الثلاثة - [00:30:50](#)

اذا كيف يتأنى ذلك؟ نعم قال وذلك ان الرخصة عنده فيها ليست هي من باب استثنائها من المزاينة ولا هي في الجملة في البيت لانها لو كانت من باب الاستثناء من المزامنة لما جاءت لانه لا - [00:31:10](#)

هو صرح عرفاً مذهبه ان ذلك لا يجوز. اذا مما استثنى نعم وانما الرخصة فيها عنده من باب رجوع الواهب في هبته.رأيتم اذا التقى الامام ابى حنيفة مع مالك في كما قلت لكم في اسم الهبة - [00:31:30](#)

انه يطلق على العربية الهبة ولماذا التقى مع مالك في هذا الجزء؟ لان العربية في لغة العرب تطلق ويراد بها الهدية اذا ابو حنيفة خالف في المفهوم الشرعي وسلم في المفهوم اللغوي. فيرى ان العربية انما - [00:31:52](#)

اذا وافق مالكا في هذا التفسير بان العلية هي الهبة لكنه نقلها الى باب اخر الم يجعلها مما استثنى من بيع المزامنة من البيع الربوي وانما جعلها نوعا من الهبة وهي هبة وهبها انسان لآخر ثم رجع فيها - [00:32:15](#)

فهل يجوز للانسان ان يهب شيئا ثم يعود فيه اذا هنا نذهب ابى حنيفة نقلنا الى كتاب سيباتي الا وهو كتاب الهبة وقلت لكم ايها الاخوة مرات كثيرة بان مسائل الفقه مرتبطة ببعضها البعض - [00:32:42](#)

وببداية المجتهد كما قلت لكم هي اقرب ما تكون للقواعد الفقهية. ولذلك ترون انه يتكلم في ويطلق على ابواب اخرى اما ان تكون سابقة او لاحقة. كالحال بالنسبة للقاعدة الفقيره فهي التي تجمع - [00:33:03](#)

مسائل اي فروع تحت قاعدة من ابواب شتى قال وانما الرخصة فيها عنده من باب رجوع الواهب في هبته. نعم. اذ كان الموهوب له لم يقبحها وليس عنده بيع وانما هي رجوع في الهبة على صفة مخصوصة. نعود مرة اخرى لنذهب ابى حنيفة لنبيين. قال اولا عرفتم ايها - [00:33:23](#)

اخواننا ابا حنيفة لا يرى جواز بيع العربية. اتضح الامر لكم الان ما هذا الكلام الذي ذكره المؤلف؟ المؤلف يقول هناك جزئية يسيرة يلتقي فيها ابو حنيفة مع مالك ما - [00:33:53](#)

هو ان العربية هي الهبة. اذا هو اتفاق في المفهوم اللغوي اذا ما جواب ابى حنيفة عما ورد فيما يتعلق بالعربي هو لا يرى ذلك استثناء من المزامنة. ما هو - [00:34:08](#)

فاما هو يرى انها هيبة انسان صاحب مزرعة وهب انسانا ثمرة نخلة او اكثر ثم انه بدا له فرجع الى ذلك فعاد في هبته هذا هو ملخص ما ذهب اليه ابو حنيفة رحمه الله - [00:34:26](#)

قال وانما الرخصة فيها عنده من باب رجوع الواهب في هبته اذ كان الموهوب له لم يقبحها وليس عنده بيع. اه هل يجوز للمسلم اذا وهب هبة لأخيه ان يرجع فيها - [00:34:51](#)

هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء اولا وهل هناك ايضا فرق بين القبر وبين غيره هناك من يرى ان الانسان اذا وهب هبة لآخر فلا يجوز له ان يرجع فيها سواء قبضها الموهوب - [00:35:08](#)

او لم يقبحه وهناك من يرى انه لا يجوز له ان يرجع فيها اذا قبضها. الموهوب له اما اذا لم يقبحها فيجوز له. وهناك من يفرق بين هبة الوالد وبين غيره فيقول - [00:35:27](#)

يجوز للوالد اذا وهب ولده شيئاً ان يرجع فيه اما غير الوالد فلا وحجة الذين يمنعون الرجوع في الهبة هو ان الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وقال واستشبه ذلك - [00:35:43](#)

عليك بتشبيهه تفر منه النفوس حيث قال العائد في هبته كالكلب يقي ثم يعود في قيره هذا لا شك انه وصف لا تقبله النفوس اذا انسان يعطي انساناً عطية يهب وحبة ثم تضعف نفسه فيرجع فيقول رد الي ما اعطيتك - [00:36:02](#)

اما الوالد فليس محل شبهة في هذا المقام لان الولد الوالد لا يتهم بالنسبة لاعطاء ولده. عنده من الشفقة ومن الرحمة ومن محبة ولده وايضاً من ابعاده عن التهمة ما يجاهد بينه وبين ذلك - [00:36:26](#)

ولذلك ابو بكر رضي الله عنه عندما وهب ابنته عائشة بستانها عهداً واخذه منها لان ستأتي لها اخت اخرى فرأى الا يخصها بذلك اذا ولا نزيد ان ننقل في تفصيل مسألة الهبة. لكن المعروف سيعمل تعليقاً بديعاً في المأخذ على هذا الاتجاه - [00:36:47](#)

اتجاه ابي حنيفة كما سترون لانه يقول هناك نصوص بينما اخذ بشيء يتعارض مع النصوص فهل قدم القياس في هذا او لا؟ حقيقة المؤلف انا معجب به من حيث انه لا يتعصب لرأي - [00:37:13](#)

بل هو دائماً واما اراد ان يوازن بينه وان يرجح فانك تراه يجتهد في الاخذ بالرأي الذي توافقه الا أدلة احياناً او كثيراً لا يرجح لكنه اذا ناقش وحلل المسائل وحررها - [00:37:33](#)

تجد انه لا يتعصب لمذهب ولا لمذهب مذهب المالكية. وهذا هو شأن طالب العلم ان وحيت كان ومهما انتسب الى اي مذهب من المذاهب فان الذي يرجع اليه اصلاً هو كتاب الله عز وجل فان واجب كل مسلم اذا تبين له الحق في الكتاب وفي السنة - [00:37:52](#)
فعليه ان يقف عندهما ولا يتتجاوزهما الى غيرهما لكن من هو الذي يفعل ذلك؟ هو الذي يعرف الاحكام اما ما لا يعلم فليس له ان يجتهد في قال اذ كان الموهوب له لم يقبضها وليس عند بيت - [00:38:17](#)

وانما هي رجوع في الهبة على صفة المقصود وهي وهو ان يعطي بدلها انظروا قال ولكنها رجوع في الهبة على وجه مخصوص ليست الهبة المعروفة لا يعني نوع من انواع الرجوع في الهبة. يعني هي كأنه رجع فيها - [00:38:38](#)

اضعف من الرجوع في الهبة يا علي وهو ان يعطي بدلها تمرا لخلصها وعمدة مذهب مالك في العربية انها بالصفة التي ذكر سنته المشهورة عندهم بالمدينة قالوا ما هي انتم تعلمون بان الامام مالك يعني باجماع اهل المدينة - [00:38:59](#)

بعنا ايضاً باقوال المدينة لانه ولد في هذه المدينة ونشأ وتترعرع وشب عن القوم وتعلم فيها وكان يدير درسه وحلقه في هذا المسجد الكريم. وكانت تضرب اليه اكباد العرب مما شابه في الارض - [00:39:23](#)

ومغاربها لينهل من علمه وايضاً يؤخذ من بحره قال وعمدة مذهب مالك رحمه الله في العربية التي ذكر سنته المشهورة عندهم بالمدينة قالوا اصل هذا ان الرجل كان يهب النقلات - [00:39:41](#)

من حائطه يشق عليه دكتور الموهوب له عليه وابيح له ان يشتريها بقرصها تمرا عند الجزاء. واضح هذا يعني كان الرجل يذهب جاره او قريبه او غيره ثم يأخذ هذا الموهوب اي الذي يعطي الثمرة - [00:40:01](#)

ترددنا على هذا البستان يأخذ في التردد عليه وربما ضائق صاحب البستان. وكان الغالب فيما مضى ان اصحاب البستان يحضرون ابناءهم وعواوئلهم اليها. ليقضوا في دساتينهم ليأكلوا مما فيها من الرطب والثمار - [00:40:23](#)

صاحب هذا البستان من تكرر هذا فيرجع عليه ويشتريها منه هذا هو قال ومن حجة له في ان انما هي للموري حديد سهل ابن ابي حكمة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم - [00:40:45](#)

نهى عن بيع التمر بقطاء الا انه رخص بالعربية ان تباع بقرصها يأكلها اهلها رطباً. وهذا سيأتي حجة على مالك بالنسبة للشافعية فيما يتعلق بالقبض وغيرها هذا حديث منافق عليه. نعم - [00:41:06](#)

قالوا فقوله يأكلها رطباً دليل على ان ذلك خاص بمعاذبها لانه في ظاهر اي الواحد لانهم في ظاهر هذا القول اهلها ويمكن ان يقال ان اهلها هم الذين اشتروها. وهذا اعم واولي وهو الذي يأخذ به الشافعية. اهلها هو صاحب هذه الثمامنة. سواء - [00:41:26](#)

وهبت له والذى اشتراها فاذا كان الذى توهب له يكون صاحباً لها فاولى ان يكون صاحبه الذى اشتراه يعني المالكية يريدون ان

يصرؤوا ذلك على الاصل عندهم انها خاصة بالهبة والشافعية يتبعون - 00:41:52

سترون ان المؤلف مما ذكر لكم من مزاياه سيفوز مذهب مالك ويمكن ان يقال ان اهلها هم الذين اشتروها كائنا من كان لكن قوله رطبا هو تعليل لا يناسب المعني - 00:42:13

وعلى مذهب الشافعى رحمة الله ومناسب قال وهم الذين ليس عندهم رطب ولا ثمر يشترونها بك ولذلك كانت الحجة للشافعى رحمة الله واما ان ولذلك كانت الحجة للشيعة - 00:42:30

رطبا انما هي يؤيد مذهب الشراع لا مذهب مالك. ولذلك قال كانت الحجة للشافعى واما ان العريضة عنده هي الهبة الدليل على ذلك من اللغة. الان عاد المؤلف مرة اخرى ليربط ما معنى بما مضى في مطلع هذا - 00:42:52

الكتاب قال ان العريضة عند مالك هي الهدى لأن سائلة سأل فقال وما الدليل؟ الا نريد ان يبين لنا ما الدليل الذي يحتاج به المالكية على ان العريض هي الهبة - 00:43:16

قال فان اهل اللغة قالوا العريضة هي الهبة واختلف في تسمتها بذلك فقيل لأنها عريت من الثمن وقيل أنها مأخوذة من عروت الرجل اعروه اذا سأله ومنه قول الله تعالى واطعموا القانون والمعتر. هذا في سورة الحج يقول الله سبحانه وتعالى والبدن جعلناها لكم - 00:43:33

اسم الله عليها صواب. فإذا وجبت جيوبها فكلوا منها واطعموا القانون والمعطاء. اذا وجبت اي سقطت واستقرت العربي بمعنى نحر اصبحت مباحة لكن واطعموا البائس قال واطعموا القانون والمعتر. من هو القانون هو الذي يتكشف عن السؤال - 00:44:01

الذين قال الله فيهم لا يسألون الناس الحاجا تجد ان الحاج الحاجة بادية عليهم. لكنهم لا يسألون الناس الحاجا ومن هو المعتر هو الذي يسأل للحاجة والشاهد هنا والمعتر اي الذي يسأل للحاجة وهنا جاء - 00:44:29

في تعريفين للهبة احدهما هو السؤال. وال الاول الذي ذكره انها عرق من الثمن قال وانما اشترط مالك رحمة الله نقد الثمن عند الجزاء يعني تأخيره الى ذلك الوقت لانه ثمر ورد الشرع - 00:44:52

وكان من سنته ان وسترون ايضا انه بحقاقته سيفوز مذهب مالك. نعم قال لانه ثمر ورد الشرع بخرقه فكان من سنته ان يتأنج الى الجدار اصله الذكاء وفيه ضعف وفيه ضعف - 00:45:14

من توقف المؤلف وقال هذا مذهب ترعرعت فيه تعلمت منذ الطفولة ودرسته وتعلمت وينبغي ان اقف معه ما دام ان المذهب المخالف اقوى ما قال هو الحق وهذا اعظم وهذا الذي قاله الصحيح المهني - 00:45:34

لماذا؟ لأن الاصل في هذا المال الربوي الذي يستثنى ان يكون فيه التقابل حتى يبتعد عن الربا النسيبة فكونه يؤجل يرد عليه الاشكال فالمؤلف ضاعف هذا واول مذهب الآخر الذي هو مذهب الشافعية والحنابلة - 00:45:57

قال لنا دائما نركز على مثل هذه المسائل واعلق ليبين ايها الاخوة ان الانسان ينبغي ان يكون منصحا دائما الله تعالى يقول فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول أن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر - 00:46:18

لا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم. ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت فإذا ما وقع الخيال كل هؤلاء الائمة رحمة الله لهم منزهونانا اللي اقصد الخطأ كلهم لقد افروا اعمارهم - 00:46:36

وقفوا حياتهم وجاهدوا في الله حق جهاده. ووصلوا كلام الليل بكلال النهار يقرعون الابواب في الليل الداج شتاء وصيفا. يقطعون المسافات الطويلة راكبين ان اسلفهم الحال ضاقت بهم النفقه ليكسبوا احدهم ولو مسألة من المسائل واحداثها من حديث او حديث من احاديث رسول الله - 00:46:58

اذا هم منزهون من يقصدوا الخطأ بل هم بلا شك ي يريدون الوصول الى الحقيقة من اقرب طريق يصل اليها واهدى سبيل يرشدكم اليها. هذا هو طريق لكم مجتهدون. والرسول صلى الله عليه وسلم اخبرنا بأنه اذا اجهد الحاكم فاصاب له اجران - 00:47:24

واذا اجهد فاختطاً فله اجر واحد اذا اصاب له اضرار لماذا؟ اجر اجهاده واجر اصابته. والمخطئ كيف يكون له اجر؟ لانه اجهد ووقف بالوصول اليه وكونه اخطأ ما قصد الخطأ فهو يتاب على اجهاده لماذا؟ لانه بذل ذوب قلبه. ونفسه ليصل الى الحق -

لكنه ما اهتدى الى ذلك فهو لا يفقد الثواب ولا يعدم الجزاء فان الله سبحانه وتعالى يجازي ايضا انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرى ما نوى قال وفيه ضعف لانه مصادمة بالقياس لاصل السنة - 00:48:14

وعنده انه اذا تطوع بعد تمام انه مصادمة للقياس باصل السنة. اصل السنة كمارأيتم يأكلها اهل قال وعنده انه اذا تطوع بعد تمام العقد بتعجيل التمر جاز واما السراء عنده يعني عند النعيم - 00:48:36

هذا واما اشتراطه جوازها في عيننا الضمير يعود الى مالك واما اشتراطه جوازها في الخمسة الاوسط او فيما دونها فلما
فلما رواه عن ابي هريرة رضي الله عنه. في حديث متفق عليه - 00:49:01

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص في بيع العرايا بقرصها. تعلمون؟ هذا كله وارد لغة. رخص يعني للتشديد وارخص وزيادة
المبني كما قال اهل اللغة تدل على زيادة المعنى - 00:49:22

تفعل فيها ايضا تأكيد وارخص ايضا فيها زيادة الهمزة. فهي ايضا تدل على العناية بذلك وهذا ينبغي ايضا ان فيه حول لان نتمسك
بالرخص والا نرد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:49:40

في بيع العرايا بقرصها فيما دون خمسة اشهر. اذا ما دون الخمسة متفق عليها عند الايام الثلاثة. ابو حنيفة لا يرى هذا عرب او في
خمسة او سط. او في خمسة او سط عند ما لك والشافعي في المشهور. وهي رواية للامام احمد. والشهر عند احمد - 00:50:00

انها لا تجوز في الخمسة او سط لان هذا شخص والشك لا تبني عليه الاحكام قال وانما كان عن مالك بالخمسة الاو ثق روایتان الشرک
الواقع في هذا الحديث من الرواية واما اشتراطه ان يكون ذا ان يكون من ذلك الصنف بعينه - 00:50:21

اذا يبس لما روى عن زيد ابن ثابت رضي الله عنه عاد مرة اخرى لماذا الامام ما لك؟ قال يكون في الصنف اذا يبس ما اقتصر على
الرطب ولا على الركب والعنب كما هو مذهب الشافعية - 00:50:42

لما روى عن زيد ابن ثابت رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب العلية ان يبيعها بقرصها تمرا خرجه مسلم
وابو الحسن متفق عليه هذا حديث متفق عليه - 00:50:58

اللهم الشافعي فعمدته حديث رافع بن خليج وسهل ابن ابي حكمة رضي الله عنهم. وهذا في البخاري وغيره. نعم عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه نهى عن عن المداينة التمر بالتمر - 00:51:17

الا اصحاب العرايا فانه اذ لهم فيه وقوله فيها يأكلها اهلها رطبا. هنا رطبا حجة للشافعي واحمد ايضا قال والعربية عندهم هي اسم
فيما دون الخمسة الاو سط من التمر ذلك انه حقيقة جاء في بعض الاحاديث ان الرسول صلى الله عليه وسلم - 00:51:34

رخص في الوسط والوسطين والثلاثة والاربعة وبعضهم اقتصر على هذا هذا حديث اخرجه البيهقي وجاء ايضا ان الرسول صلى الله
عليه وسلم رخص في العري النخلة والنخلتين لكن الحقيقة ما الذي جعل بعض العلماء يتوقف في الخمسة او سط وشق الراوي فيما
دون خمسة او سط وفي - 00:51:59

وفي بعضها في خمسة قرأ الذين منعوا ذلك ان يأخذوا بالاحرى قال والعربية عندهم هي اسم لما دون الخمسة الاو ثق من التمر ذلك
انه لما كان العرب عندهم ان يهب الرجل بالغالب من نخلاته هذا القدر فما دونه - 00:52:24

هذا القدر الذي جاءت به الرتبة مثل الهبة بمواقفي بالقدر قد احتاج لمذهبه فيما رواه باسناد منقطع عن محمود. من هو هذا وقد
احتاج لمذهبه يعني الشافعي الان المؤلف انتقل الى الحديث عن الامام الشافعي ومذهبة - 00:52:46

يعني وقد احتاج الامام الشافعي لمذهبه قال وقد احتاج لمذهبه بما رواه باسناد منقطع عن محمود كيف نستطيع او نستطيع ان نحدد
عودة الظماائر؟ نستطيع ان نعرف وبرد بعضها الى بعض نستطيع اذا نعرف هو الان نتكلم عن الامام الشافعي لانه هو الذي استدل -
00:53:08

انتهى كلامه عن الامام مالك وعمد هذه فانتقل الى الفريق المخالف وهو الامام او وهم الشافعيين قال بما رواه باسناد منقطع عن
محمود بن لبيد رواه في كتابه رواه الامام الشافعي رحمة الله في كتابه الام - 00:53:35

انتم تعلمون بان الام هو كتاب للامام الشافعي وال الصحيح انه كتبه بقلمه كالرسالة في اصول الفقه رواه ايضا وكتاب يوجد فيه الامام الشافعي رحمة الله يا حبيب يستدل بها على المسائل. فذلك ايضا اخرجه في كتاب مختلف - [00:53:55](#)

انه قال لرجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اما زيد ابن ثابت واما اما زيد ابن ثابت واما غيره هذه قال فسمى رجالا محتاجين من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم - [00:54:13](#)

ان الرطب اتى وليس باليديهم نقد يدفعون به الرطب ويأكلونه مع الناس وعندهم فضل من قوتهم من التمر ترخص لهم ان يتبعوا العرايا بخبتها من التمر الذي باليديهم يأكلونها وقد احتاج لمذهبة - [00:54:34](#)

فيما رواه بأسناد منقطع تكلمنا عنه الذي اراه من طريق لبيب او ربما انا وقفنا عنده لم نتكلم عن هذا اخرجه الامام الشافعي في كتابيه اليوم مختلف الحديث وقد رواه بدون سند ويسمى معلقا - [00:54:53](#)

قال بما رواه بأسناد منقطع عن محمود بن ليبد انه قال لرجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اما زيد ابن ثابت واما غيره ما عرابيكم هذه قال فسمى رجالا محتاجين من الانصار - [00:55:12](#)

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرطب اتى وليس باليديهم نقد يتبعون به الرطب ويأكلونه مع الناس وعندهم فضل من قوتهم من التمر فرخص لهم ان يتبعوا العرايا بفرسلها من التمر الذي باليديهم يأكلونها رطبا - [00:55:32](#)

الشافعي رحمة الله هو اوسع المذاهب في هذه المسألة اي توسيع فيها وانه يرى ان الامر ليس قاصرا على الموري ولا ان تعود اليه تلكم الهدية ما يقوله المالكية بل ذلك عم يجوز لكل انسان - [00:55:51](#)

ان يشتري هذه العربية هل هي خاصة بالعجز عن شرائها بالثمنين او لا؟ هذه ايضا بالثمن هذه مسألة لكن عرفنا ان مذهب الشافعي اورأيتم ان مالكا له مذهب او رأي - [00:56:15](#)

الشافعي له رأي وان احمد وافق مالكا في شيء والشافعية في شيء اخر اي ان الامام احمد وافقه في موضع الاهداء لكن مذهب الحنابلة كان اوسع فهو اقرب الى مذهب الشافعية - [00:56:34](#)

قال وانما لم يجز تأثير نقد التمر لانه بيع الطعام بالطعام نسيئة. يعني ان الامام الشافعي ومعه ايضا الامام احمد بانهرأيتم ان الامامين اشترط ذلك تقادضا فلا يجوز التأخير. لانه بيع طعام بطعام. وبيع الطعام بالطعام لا بد فيه من امر - [00:56:51](#)

التساوي والتراضي لكن عندما تختلف الاجناس كما جاء في الاحاديث السابقة فيبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد وهنا لا بد من التقادض عند الامامين الشافعي واحمد. واما ابو حنيفة فقد عرفتم مذهبة انه لا يرى العربي - [00:57:15](#)

وانما هو رعاها نوعا من الاهداء قال واما احمد فحدثه ظاهر الاحاديث المتقدمة انه رخص في العرايا ولم يخص الموري من غيره واما ابو حنيفة الموري الذي نسميه المهدي على مذهب المالكية - [00:57:34](#)

الذى دفع الرطب اي صاحب البستان اي صاحب النخل والموري هو هذا الذى استفاد قال واما ابو حنيفة رحمة الله فلما لم تجز عنده المزابنة وكانت ان جعلت بيعا نوعا من المزابنة او لا ايها الاخوة المزابنة لا تجوز عند جميع الائمة ليست عند ابي حنيفة وحده فربما - [00:57:54](#)

وان كان المؤلف رحمة الله يدرك ذلك لكن ربما يفهم من عبارات حال ان ابا حنيفة لا يرى المزابنة تحريم المزابنة موضع اتفاق بين العلماء لكن الخلاف هل استثنى منها شيء او لا؟ فالجمهور على استثناء العلي - [00:58:19](#)

لانها نوع من المزابلة واما ابو حنيفة لا يرى ذلك وقد عرفتم دليله من السنة والقياس وبيننا ان في اخر دليله من السنة ما يؤيد مذهب الجمهور ورخص في بيع الارانيا - [00:58:40](#)

لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الميزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر جاء في اخر الحديث في بعض روایات ورخص في العربي واما دعوة ان هذا فيه جهالة فقد عرفتم ايضا الجواب عنه - [00:58:55](#)

قال واما ابو حنيفة فلما لم تجز عنده المزابنة وكانت ان جعلت بيعا نوعا من المزابنة رأى ان انصرافها الى الموري ليس هو من باب البيت. ولعله يريد ام ابو حنيفة فلما كانت لا تجوز عنده العربية. لذلك رجع وقال نوعا من المزابلة - [00:59:18](#)

قال وانما هو من باب رجوع وليس من باب الوان كان وكانت ان جعلت بيعا نوعا من المزابنة رأى ان انصرفها الى المعرفي يبقى هنا واقف. تبقى ما عبارة الكتاب سينجعل بيعا كانت نوعا من الميزانات - 00:59:41

وان لم تكن بيعا من باب الاهدا فللا تكون مزاغا فتخرج من حكم المزابنة الى حكم الهدية ان انصرفها الى المعرفي ليس هو هو من باب البيع انما هو من باب رجوع الواهب فيما وهب لاعطائه لاعطاء خرصها تمرا. يعني هذا الذي سماه جمهور العلماء علي - 01:00:02 يفسرها ابو حنيفة بأنه هدية صاحب هذا البستان اهدى رجال او قريب او محتاج نخلة هذا يسميه هدية فاذا ما رجعت هذه الهدية الى المعرفي يكون ذلك من باب رجوع المهدى في هديته - 01:00:27

وهذا تكلمنا هذا هو بيان مذهب ابي حنيفة قال او تسميتها ايها بيعا عنده مجاز يعني حتى وان سميت بيع فهو من بيع بيع المجاز. يعني فهو مجاز اي ليس البيع الحقيقى المعروف - 01:00:49

قال وقد التفت الى هذا المعنى مالك رحمة الله في بعض الروايات عنه يعني هذا المعنى اي هذا المأخذ الذي ذهب اليه ابو حنيفة فلم يجز بيعها بالدرارهم ولا بشيء من الاشياء سوى الخرس - 01:01:09

ان كان المشهور عنه جواز ذلك قد قيل ان قول ابي حنيفة رحمة الله هذا من باب تغريب القياس على الحديث. وقد مر بنا انه يعني ليس تغريب القياس هو استدل بالحديث اي بعنوان - 01:01:25

احاديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المزامنة ثم ايضا استدل بالقياس قال انه هذا من باب تغريب القياس على الحديث. وذلك انه خالف الاحاديث في مواضع منها - 01:01:42

انه لم انه لم يسمها بيعا النصر الشارع على تسميتها بيعة. المؤلف يريد ان ينقد مأخذ الحنفية ويقول انه سماها بيعا وليس ديعانا. نعم قال ومنها انه جاء في الحديث - 01:02:00

انه نهى عن قال وقد نص الشارع وذلك انه خالف الاحاديث في مواضع منها انه لم يسمها بيعا وقد نص الشارع على تسميتها بيعا رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزابنة ورخص في بيع العماء - 01:02:18

الرسول صلى الله عليه وسلم سن يديها والمؤلف يأخذ على ابي حنيفة انه قال ان ذلك ليس لديه وعلى تقدير ذلك فهو مجاز. اذا الحديث بنصه يرد عليه وهو ان الرسول صلى الله عليه وسلم - 01:02:41

سم العربية بيعا ولا اجتهاد مع النص ولا قياس مع النص هذا واحد. نعم. قال ومنها انه جاء في الحديث انه نهى عن المزابنة ورخص في العرايا. ايضا جاء في الحديث اطلاق ثم خصص نهى عن المزابنة ورخص في - 01:02:58

اذا العربية استخرجت من المزامنة ولها شروط معروفة لا تزيد على خمسة او سط وفي الخمسة خلاف وفيما دونها اتفاق كما عرفتم وان يأكلها صاحبها رطبا ان يكون محتاجا الى ذلك وان يكون بخرصها تمرا كيلا ويكون وان يكون بخرصها تمرا - 01:03:19

كيل معلوم قال ومن وعلى مذهبه لا تكون العربية استثناء من المزابنة لان المزابنة هي في البيت والعجب منه انه سهل عليه ان يستثنىها من النهي عن الرجوع في الهبة. يعني المؤلف الان سيرد على ابي حنيفة. يقول ابو حنيفة - 01:03:46

الله تعالى لا يعد العربية بيعا مع انه قد جاء في الحديث تسمية ابيه عليه ايضا ان يعتبرها هدية استثناء من الهدية مع ان الهدية لم يرد فيها استثناء الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن الرجوع في الهدية - 01:04:10

وصف الذي يعود في هبته كالكلب يقي ثم يعود في قال والعجب منه انه سهل عليه من النهي عن الرجوع بالهبة التي لم يقع فيها الاستثناء بنص الشرع الهبة لم يكن فيها - 01:04:33

من نهي عن الرجوع في الهدى فكيف يستثنى ابو حنيفة؟ هذا هو معنى قول المؤمن بينما هنا استثنى العربية من المزابد ولم يقل بها وعسر عليه ان يستثنى مما استثنى منه الشارع وهي المذابحة والله اعلم - 01:04:50

هذا كلام جيد. هذا التعليقات ده تبع المؤلف هذه التعينات في اخر المبحث تعليقات جيدة وقوية وهي تعتبر بمثابة ردود ومناقشة ابي حنيفة خزائن الرحمن تأخذ بيده الى الجنة - 01:05:09